

المطلوب إعادة تصحيح التمثيل

تمعن السلطة السياسية مجدداً في انتهاك الدستور والقوانين وتتفق على تأجيل الانتخابات الفرعية إلى ما بعد شهر كانون الثاني 2021، ما يعني أن مصير إجراء الانتخابات في مهب الريح، وأن لا تاريخ محدد لإجرائها.

إن الاستمرار في تشويه التمثيل واغتصاب إرادة الناس وتجييرها لصالح منظومة الفساد قد أوصل البلاد الى الدنيار الاقتصادي والمالي والأخلاقي، فكيف نثق بسلطة أصبح انتهاك حقوق المواطنين الأساسية فعل ممارسة يومي، أن تعمل على تطبيق القوانين واحترام الدستور؟ المشكلة اليوم هي مشكلة "اللا ثقة"، "لا ثقة" من المواطنين تجاه أفعال ووعود هذه الطبقة السياسية، "لا ثقة" تكبر يومياً وتطال شرائح اجتماعية متعددة تطالب السلطة بتنفيذ إصلاحات فورية ووقف انتهاك القوانين واحترام كرامة المواطنين. "لا ثقة" تجاه من لا يحترم إرادة الناس وحقوقهم المكتسب بمحاسبة ممثليهم في المجلس النيابي.

لذلك تعتبر الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بأنه صحيح أن المسار الديمقراطي الطبيعي يحتم على المؤسسات المعنية اليوم إجراء الانتخابات النيابية الفرعية في وقتها، غير أن أي انتخابات عامة كانت أم فرعية لن تكون صحية وسليمة اذا لم تؤدي الى محاسبة جدية وتساهم في تغيير الإدارة السياسية للبلاد.

لذلك تعيد وتشدد الجمعية على أن المخرج للأزمة يبدأ بتشكيل حكومة حيادية من شخصيات مستقلة تمنح صلاحيات تشريعية تعمل على تعزيز إستقلالية القضاء وتقوم بإقرار قانون انتخابات جديد وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات مع التشديد على إنشاء جهاز مستقل ودائم لإدارة العملية الانتخابية يُدير الانتخابات باستقلالية تامة وحيادية.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

11 أيلول 2020

